مكتب بيروت

منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

التعليم 2030

التوصيات الختامية

ورشـة العمـل الإقليميـة حـول

تعزيـز الشراكـات المؤسسيـة بيـن مؤسسـات التعليم والتـدريب في المجـالين التقنـي والمهنـي وعـالم العمـل في الـدول العـربية

بيروت – لبنان

24-23 أيلول/سبتمبر 2019

مكتب اليونسكو الإقليمي - بيروت

Enhancing Institutionalized Partnerships between

TVET Institutions and the World of Work in the Arab Region

Beirut, 23-24 September 2019

نظّم مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية –بيروت ورشة عمل إقليمية حول "تعزيز الشراكات المؤسسية بين مؤسسات التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني وعالم العمل في الدول العربية"، وذلك في 23-24 أيلول 2019، بمشاركة ممثلين رفيعي المستوى عن القطاعين العام والخاص من الدول العربية التالية: الجزائر، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، موريتانيا، عمان، فلسطين، المملكة العربية السعودية و السودان. أتت ورشة العمل هذه في إطار استراتيجية اليونسكو حول التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني (2016-2021) التي تدعم جهود الدول الأعضاء لتعزيز أهمية نظمها في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني، وتزويد الشباب والبالغين بالمهارات اللازمة للعمل، والعمل اللائق، وريادة الأعمال، والتعلم مدى الحياة، وذلك تحقيقاً للهدف رقم 4 و 8 من أهداف التنمية المستدامة المتعلقين بالتعلم مدى الحياة والمهارات الحياتية ومهارات القرن الحادي والعشرين . وتهدف الورشة الى دراسة حالة/وضع الشراكات بين مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني والقطاع الخاص في كلّ من الدول العربية المشاركة، والبحث في إمكانية توسيع نطاق هذه الشراكات؛ وتبادل أفضل الممارسات والنماذج في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص. كما حضر الورشة ممثلون عن المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة وبعض شركاء اليونسكو ومنهم: الأونروا، اليونيسف، منظمة الأغذية والزراعة (فاو)، المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي، المؤسسة الأوروبية للتدريب، مجلس الأعمال السويسري-لبنان، رابطة الصناعيين اللبنانيين، واتحاد الصناعات المصرية.

وبناء على النقاشات المعمقة التي تمت خلال ورشة العمل، تم التأكيد على ما جاء من توصيات في الملتقى الاقليمي حول السياسات الخاصة ببناء علاقة مؤسّسية للشراكة بين مزوّدي التعليم المهني والتقني والتدريب وبين قطاع الأعمال (القطاع الخاص)، والذي عقد في مبنى المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية في العاصمة الأردنية عمان من 18الى20 كانون الاول (ديسمبر) 2016، كما وأنه تم إعادة صياغة بعض التوصيات وتنظيمها ضمن المحاور التالية وذلك من أجل تقديمها للجهات المعنية في الدول العربية، وذلك بهدف إعداد اللقاءات والاجتماعات الوطنية لمناقشة تلك التوصيات من أجل بدء العمل عليها على مستوى البلدان العربية ومشاركة أفضل الممارسات بهذا الشأن.

وقد صدر عن الملتقى التوصيات التالية التي تم اعدادها والاتفاق عليها وفق مجالات محددة وهي:

<u>أولاً: التوصيات فيما يخص القوانين والتشريعات والسياسات والتخطيط والأهداف:</u>

- رسم سياسة تعزز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إطار من الثقة المتبادلة حيث أن العلاقة المؤسسية بين الطرفين يجب أن يمتد ويتوسع ليصبح هدفاً مجتمعياً اقتصادياً ووطنياً ولا يقتصر على أحد الطرفين فقط.
- تخصيص وتأسيس الموازنات الكافية لدعم وبناء القدرات الفنية والأدوار لكل الشركاء المعنيين علماً أن التكلفة الناتجة من ضعف أداء الموارد البشرية نتيجة لعدم التدريب هي أكبر من تكاليف التدريب والتعليم المهني والتقني.
- تصميم واعتماد الأطر الوطنية للمؤهلات والتي تعترف بالخبرات المكتسبة خلال العمل وتشجع القطاع الخاص على التعاون مع مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني.
- اعتماد مبدأ مركزية التخطيط واللامركزية في التطبيق وذلك لتسهيل عقد الشراكات والاتفاقيات مع القطاع الخاص بما يؤمن تشجيع هذا القطاع للتعاون مع مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني.

- اعتماد وتفعيل التشريعات الناظمة للتعليم والتدريب التقني والمهني بما يدعم العلاقة التشاركية بين مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني وقطاعات الأعمال، والتي تشجع وتحفز القطاع الخاص على القيام بمهمة التعليم والتدريب التقني والمهني.
- إيجاد إطار مرجعي للتنسيق والتعاون بين مختلف قطاعات التعليم والتدريب التقني والمهني بما يمنع التضارب والازدواجية في العمل.
- إن تنمية الموارد البشرية هدف لا يحققه طرف واحد بمفرده سواء مؤسّسات التدريب أو القطاع الخاص ولا بدّ من العمل المشترك بينهما لتحقيق الأهداف التنموية.
- من المهم التأسيس لوحدات التدريب والتعليم المهني والتقني داخل الشركات والمصانع حتى تتمكن مؤسّسات القطاع الخاص القيام بدورها في دعم التدريب.
- على القطاع الخاص ممثلا بالشركات والمصانع والمؤسّسات أن يضع في استراتيجيّته تعزيز الاستثمار في التدريب والتعليم المهني والتقني للمساهمة في إنجاح مشاريع التنمية الاقتصادية.
- ضرورة إحداث التطوير والتعديل على التشريعات الناظمة للتعليم المهني والتقني والتدريب بما يدعم بناء العلاقة التشاركية بين مؤسّسات التدريب وقطاعات الأعمال.
- إستحداث تشريعات تشجع القطاع الخاص على القيام بمهمة التعليم والتدريب المهني والتقني من خلال حوافز واضحة مباشرة وغير مباشرة.
- التحديد الواضح للأدوار والمسؤوليات التي يجب أن تقوم بها مؤسّسات تزويد التدريب والتعليم المهني والتقني وأيضًا مؤسّسات الانتاج والخدمات ودور الحكومة الداعم لكل منها، من خلال توحيد التّشريعات التي تخصّ التعليم المهني والتقني وكذلك توحيد الجهات الإشرافية والإدارية بجهة واحدة.
- وضع نظام إعتماد للجودة وفق المعايير العالمية تجعل من برامج التعليم تتسم بالارتباطية العالية بحاجات السوق وكفاءة وفعالية عالية تستجيب للمتغيرات التكنولوجية.

ثانياً: التوصيات فيما يخص الأدوات والآليات والأنشطة المعزّزة للشراكة:

- تأسيس اللجان الاستشارية واللجان الفنيّة والمجالس والهيئات وبرامج التوأمة وغيرها من أدوات ووسائل الشراكة.
- تطوير فعالية استخدام مواقع التدريب ومشاغل مزودي التدريب في تنفيذ البرامج (رفع النسبة من خلال فترتين) للوصول إلى إستثمار أفضل للموارد المختلفة.
- تشكيل اللجان الفنية التي تشارك في اعداد المعايير المهنية وأدلة المهن.
- تقديم البرامج التدريب للمدربين لمستوى مدرّب الشركة المعتمد إضافة للمناهج والمواد التعليمية والمرتبطة بمساقات التلمذة المهنية مع الأخذ بالاعتبار توفير الأدوات اللازمة لمراقبة آداء مدرب الشركة وفق ما تتطلبه معايير الجودة.
- إنشاء المرصد الوطني في كل دولة ويقود العمل فيه وزارة التخطيط من أجل توفير قاعدة معتمدة للبيانات والمعلومات حول إحتياجات سوق العمل وبرامج التدريب التي تقدمها مؤسّسات التعليم المهني والتقني وتحديد الاحتياجات التدريبية والمتطلبات الادارية والفنيّة التي يبنى عليها

البرنامج التدريبي بشكل مناسب وحسب المعايير الدولية وإستخدامها لغايات التوجيه والارشاد المهني.

- تنظيم مسابقات وطنية من شأنها تحفيز القطاع الخاص لبناء شراكات مع القطاع العام.
- بناء القدرات لمؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني بما يخص القيادة التربوية وبناء الشراكات .
- استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام للترويج لأهمية التعليم والتدريب التقني والمهني وفرص العمل في المستقبل وأيضاً للترويج لأهمية الشراكة بين القطاعين.
- يوصي المشاركون أصحاب القرار في البلدان المشاركة للقيام بتوفير الدعم اللازم لتعزيز بناء العلاقة والشراكة مع القطاع الخاص في مجال التعليم المهني والتقني والتدريب.
- إعتماد الاطار المقترح لبناء علاقة مؤسسية مع القطاع الخاص وتكييفه بما يناسب البلدان المشاركة على أن يتمّ إدخال إضافات عليه تجعله إطارًا إستراتيجيًا للشراكة.
- وضع نظام معتمد لتوحيد المصطلحات والمسميات والمفاهيم ونظام رتَب موحدة للمدربين وأعتماد جهة واحدة تؤهل وترخص المدرّبين في هذه القطاعات وفق أنظمة ومعايير عالمية.

ثالثاً: التوصيات فيما يخص التعاون الاقليمي والدولي:

- رصد المبادرات والتجارب الواعدة الاقليمية والعالمية ونشرها في البلدان العربية من خلال المركز الدولي للتعليم المهني والتقني والتدريب (يونيفوك) للإفادة منها.
- عقد ملتقيات أخرى لمتابعة المناقشات بناءً على ما تمّ الاتفاق عليه مثلًا في الاعتماد الدولي لإطار الشراكة لتطوير قطاع التعليم المهني والتقني وكذلك ملتقى إفتراضي باللغة العربية عام 2020
- يشجع المشاركون بناء علاقة فاعلة ومؤسّسية بين مراكز ومعاهد التدريب في البلدان العربية وبينها وبين المنظمات الدولية المعنية للإفادة من التجارب والتطبيقات الحديثة في التدريب.
- تنفيذ برامج توأمة بين الدول العربية والإقليمية بناء على اتفاقيات تفاهم تبرم بين الدول العربية.